الدولة في المجال السياسي العربي بين تناقضات الوجود وإمكانات الاستمرار

أمينة مزراق (طالبة دكتوراه)
أ.د. نور الدين دخان
جامعة المسيلة (الجزائر)

ملخص:

يحوز موضوع "الدولة" أهمية كبرى بإعتباره البؤرة التي تحدد علم السياسة، وهي الأهمية التي تشتد عند أقصى حدودها عند دراسة هذه الظاهرة ضمن المجال السياسي العربي، على إعتبار أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد تفسير لحالة التأزم والاضطراب السياسي المزمن الذي يشهده هذا المجال.

وهو المجال الذي استطاع أن يفرز لنا نمطا جديدا من الدولة خاصا بالحالة العربية، أين يضعف مفهوم الدولة الرمزي والمجرد ويقوى في المقابل منه مفهوم السلطة المادية، وبقدر ما تضعف الأولى تقوى الثانية ليتشكل لدينا مفهوم جديد هو الدولة-السلطة وليس الدولة-الدولة أو الدولة-القيمة.

وهو المفهوم الذي كان ضامنا لإستمرار افتراض "قوة الدولة العربية" في مقابل تراجع افتراض "ضعفها ومآلات تفكيكها وسقوطها"، وهي القوة التي تستمدها هذه الدولة من ضعف مجتمعاتها على المستوى الداخلي من جهة، ومن ضعفها هي ذاتها-الدولة- مقارنة بمثيلاتها من الدول الغربية على المستوى الدولي من جهة أخرى.

وهو الافتراض الذي أثبت صموده بناءا على النتائج والمعطيات التي أثبتتها دولة ما بعد الحراك السياسي و الاجتماعي-مطلع 2011- في المجال السياسي العربي والتي أكدت مرة أخرى قدرتها على الاستمرار والبقاء رغم التناقضات التي تنطويها.

وسنسعى من خلال مقالنا هذا إلى تبني ذات الافتراض في معالجة ظاهرة تناقض الدولة العربية في مقابل قدرتها على الاستمرار، وهو المقال الذي حكم ترتيب أجزائه ضمن ما يتفق عليه علميا في أن البحث في أي موضوع لا يخرج عن الصلة العضوية القائمة بين: اللغة والفكر والواقع، فإذا كنا قد بدأنا باللغة التي أثبتت الخصوصية المفاهيمية لإصطلاح الدولة في الحالة العربية، فذلك لكي نصل إلى الفكر الذي يسند هذا المفهوم من الناحية النظرية، وهو الفكر الذي دلنا بدوره على واقع هذه الدولة المتناقض على إعتبار أن الفكر هو مجرد إنعكاس لهذا الواقع، والتشخيص السليم لهذا الواقع هو ما يفرض علينا العودة للفكر مرة أخرى، وذلك في سبيل فتح مجال لإعادة التناظر حول مفهوم الدولة في الحالة العربية وذلك بما يتوافق والأولوية التي يفرضها واقع الدولة اليوم ضمن المجال السياسي العربي.

الكلمات المفتاحية: الدولة، السلطة، المجال السياسي العربي، التناقضات، السندات، الفكر السياسي الإسلامي، النظريات الغربية للدولة، الديمقراطية.

Abstract:

Possession of the subject of great importance to the state as a focus that determine science policy, which is critical of much at the maximum at the border to study this phenomenon within the Arab political sphere On the grounds that it would lead to find an explanation for the case of chronic crisis and political turmoil witnessed in this area.

An area in which it was able to sort out for us a new type of state special Arab situation, where weakens the concept of symbolic and abstract state and strengthens the other hand the concept of physical power, as far as weakening first increase second force to shape our new concept is the state-power and not the state-state or state -the value.

A concept that was a guarantor for the continuation of the presumption of "the power of the Arab state" in return for the decline assumption "weakness and malate dismantled and Fall," a force that derive this state of weakness of their societies at the internal level on the one hand, and its weakness is the same-the state-as compared to those of Western countries at the international level in the other hand.

It is the assumption that proved their steadfastness based on data and results proven by the State beyond the socio-political movement in the beginning of 2011- in the Arab political sphere, which once again confirmed its ability to continue and survive despite the contradictions it contains.

We will seek through this article to adopt the same assumption in dealing with the phenomenon of contradiction Arab state in exchange for its ability to continue, the article, which ruled the order of its parts within the agreed upon scientifically to search any topic to detract from the relevant organic between: language, thought and reality, If we had started with the language that proved the concept of privacy State Convention in Arabic, this situation could get the thought which gives this concept in theory, is the thought that wont turn on the reality of this paradoxical State as that thought is just a reflection of that reality, and proper diagnosis of this reality is what we thought back again, in order to open the area to restore peering around the concept of the State in case the Arabic in accordance with the priority placed by the reality of today's State within The political sphere.

key words: State, power, Arab political sphere, contradictions, bonds, Islamic Political Thought , Western theories of the state, democracy.

مقدمة:

تتضمن الدولة في المجال السياسي العربي عديد الإشكالات، وذلك منذ نشأتها والتي تصل إلى حد التناقض مع المفهوم الطبيعي للدولة الذي طور في الغرب وذلك على المستويين الفكري و الممارساتي.

حيث إستطاعت الدولة العربية أن تؤسس لخصوصيات سياسية و إقتصادية و إجتماعية وثقافية تصل إلى حد التناقض مع تلك التي أسست لها الدولة الغربية ذات المضامين الليبرالية.

و المتتبع للتطور التاريخي للدولة العربية يلاحظ أن التراكم في ممارساتها قد أصبح يشكل ضمانا لقوة الدولة المادية على حساب ضعف مجتمعاتها وعلى حساب مفهوم الدولة القيمة.

أكثر من ذلك أصبحت هذه الممارسات بمثابة الضمانات التي تكفل لها إستمرارها وتوازنها بل وأنها أصبحت قادرة على الحفاظ على إستقرارها حتى في ظل بيئات رافضة لها.

و هو ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

من أين تستمد الدولة في المجال السياسي العربي قوتها بإعتبارها واقعا غير قابل للتجاوز؟ ومن ثم ما هي الأسس والسندات التي تكفل لها القدرة على البقاء والاستمرار؟

و هي الإشكالية التي يمكن تفكيكها ضمن التساؤلات الفرعية التالية:

* هل يمكن الفصل بين مفهوم "الدولة" و"السلطة" و"النظام السياسي" في الحالة العربية؟ وهل هي دولة معرفة بالأمة أم بالجغرافيا؟

* متى ظهرت الدولة العربية إلى التاريخ؟ وهل توجد خلفيات فكرية ومعرفية تسند المفهوم نظريا؟

* من أين تستمد الدولة في المجال السياسي العربي قوتها وقدرتها على إستمرارها؟

* لماذا أصبحت الدولة في الحالة العربية عاجزة عن الإصلاح الذي يمس مصادر القوة والسلطة الحقيقية؟

*هل الأنظمة السياسية العربية في مواجهة أزمة إنتقال إلى الديمقراطية أم أزمة إنتقال إلى الدولة؟ وهل يمكن لهذه الأنظمة أن تنجح في الإنتقال إلى الديمقراطية بتجاوز أهم شرط لقابلية تطبيقها وهو الدولة؟

إنه من الصعوبة بما كان البحث عن إطار نظري تفسيري لظاهرة الدولة في المجال السياسي العربي، وذلك لإعتبارها ظاهرة تندرج ضمن الدراسات المعقدة جدا، والتي تتداخل فيها عديد العناصر والأبعاد والمستويات الوطنية(الداخلية) والدولية(الخارجية).

و لعل هذا التعقيد هو وليد التناقضات التي ينطويها هذا النمط من الدولة، تناقضات يوحي التحليل المنطقي والعقلاني لها بفشل وضعف هذه الدولة وإمكانات تفكيكها وسقوطها، إلا أنها في المقابل لا تزال تحافظ على وجودها و بقائها ولها من السندات ما يكفل لها ذلك.

من هنا تبرز أهمية البحوث النظرية في مسألة الدولة في الحالة العربية، التي من شأنها إيجاد مقاربة تفسيرية لواقع هذه الدولة المتناقض ومن ثم التوصل إلى الأسس التي تستمد منها الدولة العربية وجودها والسندات التي استطاعت من خلالها أن تضمن بقائها واستمرارها، وهي البحوث التي تقل بل وتكاد تكون نادرة في هذا المجال.

فدراسة ظاهرة الدولة هو الموضوع الذي من شأنه إيجاد تفسير للإضطراب السياسي المزمن في المجال السياسي العربي، حيث لا تمرس بالسياسة إلا في ظل الدولة المستقرة، فالدولة مدرسة السياسة، ولا سياسة خارج الدولة.[1]

و لعل الاجتهاد في هذا الإطار يوصلنا إلى إعتماد مقاربتين نظريتين متضمنتين لمستويي تحليل الدولة والنظام الدولي، وذلك لتفسير الواقع المتناقض لظاهرة الدولة عربيا، إذ تستمد المقاربة الأولى من حقل السياسة المقارنة ممثلة في "نظرية المحاكاة" ذلك أن الدولة العربية هي عبارة عن محاكاة وتقليد للنموذج الغربي للدولة"، على إعتبار أن غالبية الأشكال السياسية لهذا النمط من الدولة قد كانت عبارة غنيمة حرب ونتاج إستعمار.

في حين تستمد المقاربة النظرية الثانية من حقل العلاقات الدولية ممثلة في النظرية الواقعية الجديدة و التي تدافع على الطرح القائل بأن تعميم نموذج الدولة هو عبارة عن استجابة للواقع الدولي(النظام الدولي) المعرف بالدول ومن ثم فهي خيار للانسجام مع البيئة الدولية، ذلك أن شعوب دولة ما بعد الاستعمار كانت مرغمة على الانتظام في الأشكال السياسية القائمة والمعرفة بالدولة.

فالدول ضمن هذه المجالات قد ورثت نموذج الدولة أو تبنته لأنها كانت ملزمة بالإندماج السريع في النظام الدولي بإعتباره نظاما قائما على الدولة كوحدة وأساس للتحليل، فهو نظام ما بين دول وطنية.[2]

فإستقصاء طبيعة الدولة عربيا يوصلنا إلى نتيجة عامة مفادها أن هذه الأخيرة لم تكن نتاح نمو طبيعي أو تعبير عن صيرورة تاريخية، وإنما كانت نتاج خيار مفروض في لحظة تاريخية أملتها القوى الإستعمارية بداية ليكتمل مشهدها ضمن منطق المحاكاة الذي تبنته السلطة (النخبة الحاكمة) لمرحلة ما بعد الإستعمار سعيا منها لتكريس ذات النمط الغربي للدولة، وهو النمط الذي إكتمل مشهده بدعم التحالفات والقوى الدولية.

و لعل هذا ما يفسر التناقضات التي تنطويها الدولة العربية بإعتبارها مشروع غير مكتمل، والتي لا تزال تهدد وجوده ككيان في مقابل سعيه للاستمرار.

و تتضمن هذه التناقضات عديد المستويات بدءا بالمستوى المفاهيمي إذ:

1-" تندرج الدولة كمفهوم معرفي في المجال السياسي العربي ضمن أهم المفاهيم المركبة والإشكالية وهو ما يقتضي الفصل بينه وبين عديد المفاهيم الأخرى كالسلطة، النظام السياسي."

إذ يفرز لنا المجال السياسي العربي مفهوما جديدا للدولة "الدولة-السلطة" وهو مفهوم يتجذر يوما بعد آخر في الكيان السياسي للدولة بسبب الممارسات الاستبدادية للسلطة، وبقدر تجذر هذا المفهوم عربيا بقدر ابتعاده عن مفهوم "الدولة القيمة" أو"الدولة الحرية" الذي طورته المجتمعات الغربية. ومرد ذلك إلى مستوى التماهي الموجود بين مفهوم الدولة والسلطة والنظام السياسي في الحالة العربية.

فالدولة العربية هي "دولة ضاربة" بدلا من أن تكون دولة قوية، ذلك لأنها ضعيفة بنيويا وإيديولوجيا.[3]

ففي الحالة العربية تضعف الدولة وتقوى السلطة، وبقدر ما تضعف الأولى، تقوى الثانية، ليفرض علينا التعامل ومفهوم الدولة-السلطة وليس الدولة-الدولة أو الدولة-الديمقراطية أو الدولة-الحرية، وليعبر هذا المفهوم الجديد للدولة العربية عن إحدى أهم تناقضاتها و ذلك على مستوى اللغة.

أما على مستوى التاريخ والفكر أو النظرية فإننا نجد أن:

2- السياقات التاريخية والفكرية والتحليلية لمفهوم الدولة في أدبيات الفكر السياسي العربي الإسلامي تثبت الكثير من الخصوصية التي تصل إلى حدود الندية مع النموذج الغربي للدولة.

فتقصي تاريخية ظاهرة الدولة في الحالة العربية يثبت بدوره التناقض والتمايز في الأطروحات بين من يعيدها إلى البدايات الأولى لنشأة الدولة المحمدية(الدولة الإسلامية) وبين من يرى فيها أنها غنيمة حرب وأنها ظاهرة نشأت مع الاستعمار، وهي الطروحات التي لم يفصل فيها بعد عربيا ولا تزال متناقضة في حججها وبراهينها، تناقض الدولة القائمة في المجال السياسي العربي اليوم.

كما أن البحث في الخلفيات النظرية التي تسند المفهوم يفيد الكثير من الخصوصية، أين يغيب مفهوم النظرية المفسرة لظاهرة "الدولة العربية" لتعوض عنه جملة الاجتهادات الفكرية التي تعددت وتمايزت تياراتها بين الفقهية منها والفلسفية والنهضوية والعلمانية... إلا أنها اشتركت جميعا في تنظيرها لظاهرة السلطة و ليس الدولة.

و هي الحقيقة التي تؤكد لنا مرة أخرى على أننا عربيا نتعاطى مع مفهوم خاص للدولة هو الدولة-السلطة و هو المفهوم الذي يتوافق إلى حد كبير مع خصوصية المجال السياسي القائم فيه والمنبثق عنه وهو الوضع الذي فرض على هذا النمط من الدولة تطوير جملة من الأسس والسندات التي استمدت منها وجودها وكفلت من خلالها استمرارها و بقائها إذ:

3- "تقوم الدولة في المجال السياسي العربي على دعائم سياسية واقتصادية واجتماعية وهي الدعائم التي أصبحت بمثابة السندات التي تكفل استمرارها واستقرارها، وتؤسس لقوتها على حساب ضعف مجتمعاتها."

إذ يقوم المنطق التحليلي لواقع الدولة في المجال السياسي العربي على افتراض قوتها الداخلية(مستوى تحليل الدولة) على حساب ضعف مجتمعاتها، لامتلاكها لجملة السندات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكفل لها ذلك، في مقابل ضعفها الخارجي لافتقادها للأسس التي تكفل لها ذلك أيضا على مستوى تحليل النظام الدولي، فقوتها الداخلية هي تعويض وانعكاس لضعفها الخارجي.

فافتراض قوة الدولة على حساب ضعف مجتمعاتها، وضعفها مقارنة بمثيلاتها من الدول الغربية، يعد الافتراض الأكثر صمودا بناءا على النتائج والمعطيات التي أثبتتها دولة ما بعد الحراك السياسي والاجتماعي (الثورات) في المجال السياسي العربي.

وتتعدد الطروحات المفسرة لصمود واستمرار الدولة في الحالة العربية وذلك رغم عدم توافر العديد من المقومات الطبيعية لهذا الاستمرار، والحديث هنا عن التناقضات التي تنطويها هذه الدولة في مقابل السندات التي تتيح لها القدرة على الاستمرار، حيث نجد:

3-1: في التسلط والاستبداد واستمرار الأدوار السياسية للمؤسسة العسكرية: رأس مال سياسي للدولة العربية

حيث يعتبر الاستبداد في الدول العربية حالة عامة وغالبة وسمة أساسية تطبع الحياة السياسية العربية، وذلك باعتباره شرطا أساسيا وطبيعي من أجل بقاء الدولة العربية و استمرارها.

فقد وقعت حكومات "الدول العربية" على خيار "الحكم الاستبدادي" مباشرة بعد نيلها لاستقلالها، وذلك بغرض الحفاظ على إنجاز الدولة واستبعاد وإقصاء أي قوى من شأنها تهديد وجودها وبقائها واستمرارها. وهو المفهوم الذي تشكل في رحم التوسع الاستعماري الغربي وتغذى من أعطاب الدولة العربية.[4]

وقد تميز هذا النمط من الدولة بقدرته على تصنيع الإستبداد وإعادة إنتاجه من خلال جملة من الآليات القيمية والمؤسسية التي استطاعت هذه الدولة أن تطورها لنفسها للحفاظ على استمرارها و بقائها، وهي القدرة التي رافقتها تاريخيا منذ البدايات الأولى لنشأتها وإلى غاية اليوم.

وفي إطار تجديدها لهذه الآليات إستطاعت الدولة العربية إستحداث ظاهرة إستبدادية سياسية جديدة تعرف "بالإستبداد الحداثي" وذلك تماشيا وما تفرضه تطورات البيئة الداخلية والخارجية من تحديات.

وهنا مكمن خطورة الإستبداد في إستمراره والقدرة على إعادة إنتاجه وتأصله في المجال السياسي العربي وعدم القدرة على التخلص منه.

فقد أصبحت هذه النظم الإستبدادية تشكل الصورة المظلمة من التاريخ، ذلك أن أغلبها قد تحول الى الديمقراطية ليس لأن الديمقراطة كانت بمثابة الحتمية التاريخية الواجبة الإنتقال الى كل الدول، وإنما لإستعدادية الدولة الدائمة لأن تولد من جديد.(5)

فالدولة العربية عبر توظيفها الشكلي للكثير من المفاهيم " كالديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة القانون" عبرت عن قدرة فائقة في إحتواء المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية، لتعمل بذلك على تطويع كل شيء فقط لأن لا تمس مسألة إحتكار السلطة.(6)

و هكذا تميزت السلطة(الدولة/السلطة) في المجال السياسي العربي بإحتكار العملية السياسية ومصادرة الحيز العام و الإحتفاظ بمصادر القوة وتعميم القمع ونشر أدواته في مجموع النسيج الإجتماعي.(7)

و هو الوضع الذي يفسر تصفية نظم الإستبداد العربية لجميع أنواع المعارضة، إذ بقيت هذه الأخيرة تلعب أدوارا تكميلية مع السلطة من شأنها أن ترسخ الدولة.(8)

فالطبيعة التسلطية للدولة العربية القائمة على إحتكار السلطة أنشأت معارضة لا تنزع نحو الوصول إلى السلطة أو التداول عليها ولو نظريا، إذ بقيت الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة من قبل المعارضة في المجال السياسي العربي هي صورة الإستيلاء بالعنف على السلطة أو الإنقلاب العسكري.(9)

فقد سخرت الدولة-السلطة جميع الوسائل من أجل الحيلولة دون الوصول إلى مثل هذا الوضع، حتى المؤسسة العسكرية فالأدوار السياسية التي تمارسها أصبحت بمثابة سدها المنيع، فإستمرار الدولة العربية مكفول بكونها أنظمة للتسلط مدعومة بالقوات المسلحة.

وقد كان ذلك في محاولة منها للتغلب على أزمة الشرعية الملازمة لها منذ نشأتها أين لجأت الدولة العربية إلى الإسراف في إستخدام العنف والمبالغة في إستعراض القوة إلى الحد الذي تتماهى فيه إدارة السياسي مع إدارة العنفي، وذلك ما يفسر حالة الهوس الأمني والشراسة البوليسية التي تبديها الدولة العربية في التعاطي مع مطالب المجتمع وقواه السياسية المعارضة التي ترى فيها تهديدا لإستقرارها بمجرد رفعها لمطالب سياسية إصلاحية.(10)

وتستخدم الدولة/السلطة في الحالة العربية مؤسسة الجيش كأداة لتحقيق غرضين مترابطين، قمع قوى المعارضة والمجتمع عند الإقتضاء والحفاظ على ديمومة وسيطرة النخبة الحاكمة، وهي وظيفة مثبتة بقوة حقائق الواقع.(11)

وهكذا رسخت الدولة العربية لنفسها السبل التي تضمن بقائها لأطول وقت ممكن، فهي تلجأ إلى المزج بين آليات القمع والتخويف والتهميش والترهيب... ولعل هذا ما أدى إلى سيادة العقلية الأمنية في المجال السياسي العربي أين تحل الأجهزة الأمنية كبديل عن القوى المجتمعية.

3.-2: بين المنطق الريعي للدولة وانفرادها بالقضية التنموية سندات إقتصادية لإستمرار الدولة عربيا.

تراهن الدولة العربية في المجال الإقتصادي على جملة سندات تعوض بها عن فشلها في بناء إقتصاديات وطنية قوية، وهي السندات التي تتواءم وطبيعة الإقتصاديات القائمة ذات الطابع الريعي، وهو الطابع الذي لا يتوقف عند حدود النفط فقط –كما هو سائد في غالبية الأدبيات- بل قد يتعداه إلى أنواع أخرى كريع المساعدات الخارجية، الريع المستمد من الوظيفة الإستراتيجية للدولة... الخ.

حيث تشترك جميع هذه الحالات للإقتصاد الريعي في تشويه العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع و يعرقل نشوء العلاقة المطلوبة.[12]

إذ تكرس الإقتصاديات الريعية و تعزز تسلط الدولة على المجتمع وتحول دون أي إمكانات للتحول لنمط الدولة الديمقراطية.

وتتعلق مسألة الريع حسب أراء المفكر العربي عزمي بشارة "بأوتونوميا الدولة" أي إستقلالها وإنفصالها عن المجتمع، ذلك أن القاعدة الإقتصادية للدولة التسلطية في المجال السياسي العربي هي أن " الإقتصاد الريعي يمنح الدولة مجالا واسعا للمناورة في علاقاتها مع المجتمع."

فالريع يمنح الدولة الكثير من القدرة المالية التي تمكنها من إستئجار من تشاء وتحييد من تشاء كذلك كما يمنحها القدرة على تقوية أجهزة الدولة القمعية والأمنية، لذلك يعتبر الريع آلية للضبط السلطوي في المجتمعات العربية.[13]

فكلما إزدادت مصادر الريع في الدولة زاد إحتمال توجهها إلى التسلط والإستبداد وقل إحتمال تحولها إلى الديمقراطية.

فالحكام في الدول العربية عموما يرمون إلى البقاء في السلطة ويقودون حكوماتهم تحقيقا لهذه الغاية، ويستخدم الحاكم صلاحياته المالية لبناء دعم سياسي عبر إنفاق المال على الموالين والمحسوبية والمصالح العامة مع إبقاء الضرائب منخفضة، فالحكام (السلطة) في هذه الدول على وعي بأنهم إن أخفقوا في تأمين الدعم الكافي سيحل محلهم منافسون آخرون إما عبر الانتخابات أو عبر التمرد الشعبي.[14]

ففي نموذج الدولة الريعية تتحول الثروة إلى وسيلة لتثبيت النظام السياسي وتدعيم السلطة ومن ثم الدولة، المرتبطة بنخبة حاكمة تستعيض من القمع السياسي المباشر بشراء الولاء الشعبي، فالدولة العربية تعطي كل شيء في مقابل ألا تصبح الحقوق السياسية موضع نقاش أو مطالبة.[15]

و يتعزز هذا الدور الإقتصادي للدولة أكثر من خلال إنفرادها برسم السياسات التنموية، وذلك من خلال هيمنتها على الإقتصاد الوطني وملكيتها للموارد ولوسائل الإنتاج في مقابل منحها لأدوار محدودة للقطاع الخاص. إذ أن توسع الأدوار الاقتصادية للدولة، وإمتلاكها لقطاع عام كبير قائم على سيطرة الدولة يعد سندا إقتصادي آخر تراهن عليه الدولة العربية في سبيل الحفاظ على مكانتها وفرض قوتها على المجتمع.

فالدراسة التتبعية للدور الإقتصادي للدولة تفيد بأنها قد عملت على تعزيزه منذ إستقلالها، وهو الدور الذي حافظت عليه حتى بعد تبنيها لسياسات الإنفتاح الإقتصادي ورفعها لشعارات الخصخصة.[16]

ذلك أن هذه البرامج لم تأتي في أعقاب إجراء تقييمات تجريبية لأداء القطاع العام، كما أنها لم تنشأ من ضغوطات ممارسة من طرف القوى المجتمعية المحلية، بل إنها كانت بمثابة سياسة عامة أملتها القوى الرأسمالية المعولمة ومؤسساتها الدولية. ففي عديد الحالات العربية غالبا ما كان تبني سياسات الانفتاح الإقتصادي المحدود قد تم فرضه من أعلى ولم يكن نتيجة ضغوط من أسفل كما جرى في الدول الغربية.

فظهور إستراتيجيات الإنفتاح الإقتصادي في عديد الدول العربية، على سبيل إعادة هيكلة المشاريع العامة للتنمية إلى القطاع الخاص، قد كان عبارة عن محاولات هزيلة في تحقيق إقتصاد السوق، وقد تم ذلك وفي أغلب الحالات في إطار إعادة جدولة ديونها من قبل المؤسسات المالية الدولية في مقابل القبول بالترتيبات الإقتصادية الجديدة.

وهكذا بقيت عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدولة الريعية عملية مفرغة من أي مضمون من شأنه أن يعزز "المجتمع" في علاقة مع "الدولة"، فعملية الخصخصة في الدول الريعية هي وسيلة لخصخصة الريع بدلا من أن تكون جزءا من مشروع تنمية يشمل إعادة بناء الاقتصاديات الوطنية.

فالخصخصة في هذه الحالة تجعل الإقتصاد الريعي أسوأ بكثير مما كان عليه، لأنها في الواقع تضيف إليه عملية استيلاء على الثروة الإجتماعية وعائداتها من قبل فئات مقربة من الأوساط الحاكمة.

ولعل هذا ما يبرر عدم تنازل الدولة العربية عن صلاحياتها في المجال الإقتصادي التنموي لصالح الفواعل الجديدة التي يقتضيها التوجه الاقتصادي الجديد.

3-3: في استمرار الدولة كتنظيم أعلى للقبيلة والإستثمار في سياسات الهوية: منطق الدولة العربية لإحكام سيطرتها على مجتمعاتها: تراهن الدولة العربية في سبيل إحكام سيطرتها على مجتمعاتها على الإستثمار في سياسات الهوية وذلك بإعتبارها تنظيما أعلى للقبيلة، فطبيعة العلاقة القائمة بين الدولة– المجتمع في الحالة العربية– تعتبر من أهم المداخل النظرية التفسيرية لقدرة الدولة العربية على الإستمرار والبقاء في ظل قيامها ضمن بيئات داخلية (مجتمعات) رافضة لها. ويأتي ذلك من الحقيقة التاريخية القاضية بأن الدولة العربية مؤسسة على حدود جغرافيا و ليس على حدود أمة.

إذ يعود صنع (نشأة) عديد الدول العربية إلى الإرادة الاستعمارية، وهي الإرادة التي راعى فيها المستعمر أن يقوم كل كيان حول نواة صلبة (قبيلة – طائفة –أسرة). حتى لو كانت أطراف الكيان أو بقية تكويناته الداخلية هشة أو دخيلة أو رافضة لهذا الكيان أصلا.[17]

وهي الحقيقة التي أدت إلى تكوين مجتمعات متعددة الولاءات تغلب عليها النزاعات الفئوية على الطبقية وتلعب فيها الجماعات الوسيطية الممثلة في (القبيلة، الطائفة، الفرد، المجتمع المحلي...) أدوارا مركزية في العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع والفرد والدولة. وهي الأدوار التي تعزز أكثر في ظل قيام و إستمرار "الدولة التسلطية " التي إتجهت عقلانيتها نحو التفكيك والتفتيت المقصود لمجتمعاتها دون إتخاذ سياسات إدماجية.

فتأسس الدولة في المجال السياسي العربي على هوية جزئية (طائفية، قبلية، جهوية) هو السبب في فشلها في تقديم نفسها كهوية جامعة وموحدة لمواطنيها.

وهو الواقع الذي أدركته الدول العربية جيدا، فسياساتها تكشف أنها كانت و لا تزال تعي بأن استمرار سلطتها وبقاء دولها كما هي عليه، لا يتحققان إلا بمحاربة الهويات الفرعية التي تناقضها الرؤية. كما أنها كانت على بينة بأنها مهددة بالتجزئة على عدد طوائفها ومذاهبها وقبائلها. وبغرض الحيلولة دون وقوع ذلك إتبعت سياسات عنيفة وإستبدادية. فوجود الدولة في الحالة العربية وإستمرارها مرتبط بوجود " سلطة قوية "قادرة على قمع كل المحاولات المناوئة لها.[18]

من هنا وجب التمييز بين " الدولة القوية " و " الدولة الضاربة " التي هي على درجة من التضاد مع مجتمعها، بحيث أنها لا تستطيع أن تتعامل معه إلا من خلال القسر و إستخدام القوة، أما الدولة القوية فإنها تكمل المجتمع ولا تناقضه ولا تظهر قوتها في إخضاعها للمجتمع بل في قدرتها على العمل مع مراكز القوة في المجتمع أو من خلالها.[19]

لذلك تقدم " الدولة العربية الحديثة" أكثر من مثيلاتها في المناطق الأخرى من العالم، نموذج " الدولة القهرية المتعالية عن المجتمع " والمتحكمة في أدق تفاصيله لذلك غدا عصيا على المجتمع أن يستقل بذاته. ويعبر عن مطامحه ومطالبه وتوجهاته بقدر كبير من التعدد والمبادرة والتفكير.[20]

فالدولة العربية ليست منسلخة على مجتمعاتها فحسب، بل هي عازلة لها ومتسلطة عليها، وهو الوضع الذي أدى إلى أن بقيت المجتمعات العربية تعيش حالة من التفكك و التجزئة الإجتماعية و السياسية، وعاجزة عن التحول من مرحلة الجماعة إلى مرحلة المجتمع.

3-4: سندات من خارج الدولة: إن الضعف السيادي للدولة العربية في مقابل قوة مثيلتها الغربية هو الحقيقة السائدة في النظام الدولي عند نهاية الحرب الباردة وهو الضعف الذي من شأنه تشكيل تحديات إستراتيجية وأمنية هائلة على مصالح هذه الأخيرة (الدول الغربية الكبرى) وهو الطرح الذي تم الترويج له على نطاق واسع منذ أحداث 11 سبتمبر

ذلك أن القاعدة العامة التي تحكم النظام الدولي تقضي بأنه: " لا يمكن لدولة ما أن تعيش لنفسها فقط. إذ أنها عضو في مجتمع الدول".[21]

وعلى هذا الأساس تم تصنيف الغالبية العظمى من الدول النامية والتي تندرج الدول العربية ضمنها على أنها لا تعد دول قوية جدا بل في الواقع دول ضعيفة جدا.[22]

فقواعد النظام الدولي الذي خلقت بمقتضاه هذه الكيانات هي التي مكنتها من الصمود والإستمرار منذ إستقلالها والى غاية اليوم، فالقوى الغربية الكبرى المسؤولة عن صنع هذه القواعد والمهيمنة عليها، هي ذاتها التي يعود لها الفضل في صنع هذه الكيانات وهي التي بقيت تعمل والى غاية اليوم على حمايتها. ما دامت في خدمة مصلحتها، ولعل هذا ما دفع بها إلى الاضطلاع بمسؤوليات أساسية جديدة لتقوية (بناء) الدولة في هذه المجالات السياسية.

فبرزت على رأس أولويات الأجندة الدولية إمكانية دعم قدرات ومؤسسات هذه الدولة الضعيفة أو إعادة تشكيلها من الصفر. وذلك على إعتبار أن حل هذه المشكلة (ضعف الدولة في الجنوب) هو شرط أساسي لضمان توفر الأمن الإقتصادي، العسكري، الإستراتيجي في أجزاء مهمة من العالم، بحيث أصبح ضعف الدولة قضية وطنية ودولية بإمتياز في آن معا.

لتصبح بذلك مسألة الدولة (الفاشلة) الضعيفة تشكل المشكلة الأكثر أهمية في النظام الدولي الجديد، وذلك تحت مبررات متنوعة (الإرهاب الدولي، غياب الديمقراطية، حضور الطابع السلطوي، ضعف الإدارة والحكم، بناء الأمة، إعادة بناء المجتمعات).

وهي ذات القضايا التي تتبناها المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي، والتي تقيم على أساسها مفهوم الشرعية السياسية للدولة، بل وتجعل منها مبررا وضرورة للتدخلات الإنسانية. ما يفرض على الدول العربية الانصياع إلى سياسات قوى المجتمع الدولي. في سبيل الحصول على مصدر جديد للشرعية (خارجي/دولي) تعوض به عن الشرعية الفاقدة لها أصلا (الشرعية الداخلية/شرعية الدولة).

وهكذا إستطاعت الدولة في الحالة العربية أن تضمن بقاءها وإستمرارها من خلال رهانها على هذه الدعائم والأسس سواء من داخل الدولة أو من خارجها، والتي أصبحت لها بمثابة السندات التي تسعى في كل مرة إلى تطويرها وتحديثها للتماشي والتطورات أو الضغوطات التي قد تأتيها من بيئاتها الداخلية والخارجية خاصة تلك المتعلقة منها بمسائل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

ويواكب هذا الواقع للدولة العربية تأكيد على المستويات النظرية لـــ:

4-"غالبية الأدبيات النظرية والتجارب التاريخية التي تخوض في مسألة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي على شرطية بنيوية تقتضي الفصل المسبق في مسألة بناء الدولة، وهو ما يفرض علينا "عربيا" الحاجة إلى إعادة ترتيب أولويات النقاشات تجاه القضايا بتجاوز النقاش حول الديمقراطية إلى النقاش حول الدولة".

فإستقراء تاريخية تجربة الدولة العربية في الإصلاح السياسي وذلك منذ إستقلالها مطلع ستينيات القرن العشرين وإلى غاية اليوم(الحراك السياسي والإجتماعي الأخير: الثورات العربية) يؤكد فشل كل سياسات الإصلاح واستمرار التسلط.

إذ تؤكد غالبية الأدبيات النظرية و التجارب التاريخية التي تخوض في مسألة "الانتقال الديمقراطي" على هذه الشرطية البنيوية(الدولة) وذلك للحديث عن إمكانات أو قابلية للتطبيق الديمقراطي.

وهو ذات الطرح الذي يمكن إستخلاصه كأهم إستنتاج مستقى من تجربة الحراك السياسي والإجتماعي الأخير الذي شهدته عديد الدول العربية والذي يقضي بتأكيد غياب الإطار العام (الوعاء) الذي بإمكانه إحتواء جميع أطراف اللعبة السياسية.

وهو الغياب الذي يعوضه الحضور القوي للسلطة التي تسعى لحماية كيان الدولة ولو من الناحية الشكلية كونها ترى فيه مصدرا يمنحها شرعية لسلوكياتها التسلطية.

وهو الواقع الذي يواكبه نظريا عملية إختزال للفوات التاريخي الحاصل على المستويات التنظيرية بإعتبارها إنعكاسا لواقع، بين الحالة الغربية في مقابل الحالة العربية، بتجاوز مسألة التنظير للدولة إلى مسألة الديمقراطية.

وهو الوضع الذي أدى إلى أن طغت المعارف المستهلكة حول "القضية الديمقراطية" بإعتبارها خلاصا لهذه الدول والوصفة التي من شأنها حل جميع مشكلاتها ووضعها المتأزم، وذلك دون فتح لنقاش حقيقي حول مسألة الدولة في المجال السياسي العربي، بما ينطويه هذا المفهوم من خلفيات لغوية-مفاهيمية، معرفية-نظرية، تحليلية-واقعية، تنبؤية إستشرافية.

استنتاجات: إن البحث في ظاهرة الدولة في المجال السياسي العربي يفيد بالإعتراف بعديد الحقائق وعلى عديد المستويات:

- فالبحث على مستوى المفهوم واللغة يفيد بإستنتاج مفهوم خاص بهذا المجال هو مفهوم "الدولة/السلطة" وبقدر تجذره في المجتمعات العربية بقدر إبتعاده عن مفهوم "الدولة/الحرية" أو "الدولة/الديمقراطية" الذي طورته المجتمعات الغربية.

- كما أن البحث على مستوى التاريخ والفكر والمعرفة النظرية يفيد بدوره تمايز الطروحات حول البدايات الأولى لنشأة هذه الأخيرة، إذ بقيت متناقضة فيما بينها وغير مفصول فيها إلى غاية اليوم، إذ تبقى حقيقة تاريخية الدولة العربية من ضمن المسائل التي تزيد الظاهرة تعقيدا.

- كما يغيب عربيا مفهوم النظرية الشاملة أو الكبرى المفسرة لهذه الظاهرة ضمن خصوصية مجالها السياسي، لتحل محلها مجموعة الإجتهادات الفكرية المتناقضة بدورها فيما بينها تناقض تياراتها الفقهية منها والفلسفية والإصلاحية والنهضوية والعلمانية. والتي إشتركت جميعا في تنظيرها لظاهرة السلطة دون الدولة.

- من هنا كان لزاما على هذا النمط من الدولة (الدولة/السلطة) أن تطور جملة دعامات وسندات تكفل من خلالها القدرة على إستمرارها وبقائها في ظل واقع التناقضات التي تحتويها.

- وهو الوضع الذي أدى إلى أن أصبحت مسائل الإصلاح السياسي والتحول أو الانتقال الديمقراطي من ضمن الأمور الشكلية التي إستطاعت الدولة العربية أن تحتويها دون الوصول إلى مصادر القوة الحقيقية.

وعليه يبقى علينا عربيا الإعتراف بالحاجة إلى إجراء نوع من المصالحة مع واقعنا السياسي العربي، وذلك مع أكبر حقيقة تواجهه، بمعنى دراسة ظاهرة الدولة إنطلاقا من الصورة التي تجسدها فعلا في واقع المجال السياسي العربي، والبحث فيما يبرر إفتراض قوتها داخليا في مقابل ضعفها خارجيا، وذلك بهدف رفع الحصار عن وعينا كباحثين عن الافتراضات والتصورات لمفهوم الدولة العربية التي تم إستهلاك التنظير لها بصورة مشوهة بعيدة عن الواقع وغير عاكسة له.

المراجع:

1- أحمد عوض الرحمون، **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج و التفكيك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

2- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

3- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

4- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**، منتدى المعارف، بيروت، 2013،

5- عبد الإله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

6- عزمي بشارة، **في المسألة العربية:مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

7- على خليفة الكواري، **الاستبداد في نظم الحكم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

8- علي خليفة الكواري، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

9- غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.1989
10- فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة**، ترجمة محاب الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
11- مايكل روس، **نقمة النفط**، ترجمة محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014.
12- محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام:مكونات الحالة المزمنة**، دار الشروق، القاهرة، 1999.
13- نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية**، ترجمة امجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
14- هارولد لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا**، ترجمة سعيد شحاتة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ب م ن، 2013.
15- Michael Ross,**does oil hinderdemocracy?,**world politics, vol 53,april ,2001.
16- bertrand Badie, **L'etat importé : l'occidentalisation de l'ordre politique**, fayard, paris,1992.
17- Anthony De Jasay **, L'etat : la logique du pouvoir politique** ,les belles lettres, paris,1994.

الهوامش :

1. محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام:مكونات الحالة المزمنة**، دار الشروق، القاهرة، ط2،1999، ص92.
2. bertrand Badie, L'etat importé : l'occidentalisation de l'ordre politique, fayard, paris, 1992, p88.
3. العودة إلى كتاب: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية** ،ترجمة امجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2010 .
4. على خليفة الكواري، **الاستبداد في نظم الحكم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص19 .
5. Anthony De Jasay , **L'etat : la logique du pouvoir politique** ,les belles lettres, paris,1994,p14.
6. أحمد عوض الرحمون، **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص65.
7. ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 343.
8. غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص557.
9. عبد الاله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص17
10. علي خليفة الكواري، **مرجع سابق**، ص95.
11. عبد الاله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص34.
12. عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص100.
13. Michael Ross,**does oil hinder democracy ?**,world politics, vol 53,april 2001,p23.
14. مايكل روس، **نقمة النفط**، ترجمة محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014 ، ص212
15. علي خليفة الكواري، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مرجع سابق، ص24.
16. نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية**، مرجع سابق، ص578 .
17. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص168
18. أحمد عوض الرحمون، **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**، مرجع سابق، ص96.
19. نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية**، مرجع سابق، ص881
20. علي خليفة الكواري،**الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص44.
21. هارولدلاسكي، **الدولة نظريا وعمليا**، ترجمة سعيد شحاتة، شركة الأمل للطباعة و النشر، ب م ن، 2013، ص217.
22. فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة**، ترجمة مجاب الامام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.